شخصاً للكيلومتر المربع (احصاء العام ١٩٨٥)؛ وارتفاع هذا المعدل الى ١٦٢٥ في العام ١٩٨٨، الامر الذي يجعل قطاع غزة من اكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في العالم. وعلى ذلك، سيظل المستوطنون نقطة في بحر السكان الفلسطينيين، حتى في حال تحقيق الهدف الطموح لمنفّذي سياسة الاستيطان، المتمثّل في اضافة عشرة آلاف مستوطن جديد الى عدد المستوطنين الحالي، حيث يساوي هذا الهدف (١٢ ألف مستوطن) حجم الزيادة السكانية في نصف عام.

الهجرة والقدرات الاستيعابية الاسرائيلية

تثير موجة الهجرة الجارفة لليهود السوفيات قضية في غاية الاهمية. فبعد ان نجحت اسرائيل في تقييد حجم البدائل أمام المهاجرين اليهود، واجبارهم على اختيار اسرائيل كمأوى أخير لهم، هل لديها القدرة الاستيعابية لهذا الحجم الهائل من المهاجرين؟ ان العامل الاساس الذي سيحدّد امكانات الاستيعاب هو العامل الاقتصادي المتمثّل في توفير السكن والعمل لهذا الكمّ من المهاجرين، واستيعابهم داخل دورة الاقتصاد الاسرائيلي.

قبل مناقشة الوضع الاقتصادي الاسرائيلي، لا بدّ من التطرق الى شكل الميزانية الجديدة لعام ١٩٩٠/١٩٩١، التي بلغت ٦٦ مليار شيكل، والسماح بوجود عجز ضخم قدره اربعة مليارات شيكل. فقد خصصت الميزانية نحو نصف مليار شيكل للمرحلة الاولى لاستيعاب المهاجرين السوفيات[١٧]؛ بينما بلغت ميزانية الاستيعاب الاجمالية بما في ذلك المعونة من يهود الشتات، ومساهمات الوكالة اليهودية، نحو أربعة مليارات شيكل (مليارا دولار تقريباً). وتقترح الميزانية زيادة واسعة النطاق في مشروعات بناء المساكن، واصلاح النظام الضريبي، وتجميد الانفاق العسكري، حتى يمكن توفير الاموال اللازمة لاستيعاب المهاجرين اليهود. وتتوقع الميزانية زيادة معدل النمو الاقتصادي الخاص من ١,٤ بالمئة العام ١٩٨٩، الى ستة بالمئة العام ١٩٩٠؛ وزيادة حجم الاستثمارات في مجال العقارات والمباني السكنية من ٥,٧ بالمئة العام ١٩٨٩، الى ١٧ بالمئة العام ١٩٩٠؛ والعمل على الحدّ من معدلات البطالة من ٨,٩ بالمئة العام ١٩٨٩، الى ٨,٥ بالمئة العام ١٩٩٠[١٨]. ويقدّر البنك المركزي الاسرائيلي تكلفة استيعاب المهاجرين الجدد بنحو ٧٠٠ مليون دولار في العام ١٩٩٠، وارتفاعها الى ١,٣ مليار دولار في كل عام من الاعوام المقبلة[١٩].

الهجرة اليهودية وفرص العمل

تظهر المؤشرات التي وضعها المكتب المركزي للاحصاء ان نسبة العاطلين من بين قوة العمل المدنية بلغت، في العام ١٩٨٩، نحو ٨,٩ بالمئة مقابل ٦,٤ بالمئة في العام ١٩٨٨، و٦,١ بالمئة في العام ١٩٨٧[٢٠]. ولم يقف الامر عند هذا الحد؛ بل شهدت اسرائيل في تموز (يوليو) ١٩٨٩، اكبر تظاهرة احتجاج ضد البطالة قام بها خمسة آلاف عاطل أمام مبنى الكنيست؛ كما اضرب، في منتصف الشهر عينه، اكثر من مليون عامل عن العمل في جميع الخدمات الرسمية والبلدية والمؤسسات العامة والخاصة وبمختلف أنواعها[٢١]. كذلك بدأت تنشر ظاهرة جديدة داخل مكاتب العمل الاسرائيلية، متمثلة في ازدياد مظاهر العنف ضد موظفيها، وتعبّر، في أحد أوجه مظاهرها، عن حالة اليأس التي تملّكت روح العاطلين، حيث واجه موظفو هذه المكاتب بحالة من العجز مظاهر العنف تجاههم من جانب العاطلين؛ بل تعرّض بعضهم للضرب على أيدي العاطلين، ونقلوا الى المستشفيات، ممّا دعا موظفي مكاتب العمل الى التهديد بالاضراب عن العمل اذا لم تتوفر لهم الحماية الملائمة. وقد